مصادر كردية لـ«الوطن»: الاتفاق مع «قسد» جيد وضروري.. وهدوء في المدينة.. وقنابل ضوئية للاحتلال الأميركي تجنباً للصدام

الجيش يواصل تعزيز قواته وانتشاره في محيط منبج

تعزيزات عسكرية تابعة للجيش السوري تصل لريف منبج (عن الإنترنت)

| الوطن - وكالات

عزز الجيش العربي السوري أمس من انتشاره في ريف منبج على الخط الفاصل بين «وحدات حماية الشعب» الكردية والميليشيات المسلحة المدعومة من نظام أردوغان.

وبينما حاول الاحتلال الأميركي تجنب المواجهة مع الجيش بإطلاق «قنابل مضيئة»، واصل الاحتلال التركي ومليشياته التحشيد على الحدود واستنفر نظام أردوغان تلك الميليشيات استعداداً للمشاركة في عمليتي «منبج وشرق الفرات»!.

وقالت مصادر كردية واسعة الاطلاع على تطورات الأوضاع في منبج لـ«الوطن»: إن الجيش يواصل إرسال المزيد من التعزيزات إلى المناطق التي دخلها في ريف منبج الغربي والشمالي أول من أمس والواقعة على خط التماس بين مناطق سيطرة «وحدات حماية الشعب» الكردية والميليشيات المسلحة المدعومة من نظام أردوغان. وأول من أمس، أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة «دخول وحدات من الجيش العربي السوري إلى منطقة منبج بريف حلب الشمالي ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها».

وأكدت القيادة العامة في بيانها أن الجيش العربي السوري يضمن الأمن الكامل لجميع المواطنين السوريين وغيرهم الموجودين في منطقة منبج.

جاء دخول الجيش إلى منطقة منبج، بعد وقت قصير من توجيه «وحدات حماية الشعب» الكردية، العمود الفقري لـ«قوات سورية الديمقراطية – قسد»، دعوة إلى دمشق للانتشار في المنطقة لحمايتها من التهديدات التركية.

ووصفت المصادر الكردية الواسعة الاطلاع الاتفاق بين دمشق و«قسد» على دخول الجيش منطقة منبج بانه «جيد وضروري»، ولفتت إلى أن انتشار الجيش بدأ في ريف منبج على الخط الفاصل بين «وحدات حماية الشعب» ومرتزقة تركيا.

واعتبرت المصادر، أن «دخول مدينة منبج بانتظار حصول اتفاق أشمل»، مؤكدة أن ما تم تداوله من أنباء من قبل ميليشيات النظام التركي عن انسحاب الجيش من النقاط التي دخلها أول أمس «عار عن الصحة»، وجددت التأكيد على أن الجيش يواصل إرسال المزيد من تعزيزات إلى المنطقة.

على خط مواز، قال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف بعد طلب الصحفيين توضيح ما يحدث في منبج: «يجب توجيه هذا السؤال لوزارة الدفاع. لكنكم تعلمون من خلال المعلومات الواردة بالأمس أن الجيش السوري يسيطر على منبج، وفيما يتعلق بذلك، يمكنكم توجيه الأسئلة التكتيكية لوزارة الدفاع»، وذلك بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية. وذكرت الوكالة، أن القوات الأميركية المتمركزة في قاعدة السعيدية داخل مدينة منبج تقوم بإطلاق قنابل مضيئة باتجاه منطقة العريمة وضفاف نهر الساجور التي تعسكر بها حشود للجيش السوري، عند الأطراف الغربية لمدينة منبج. وأضافت: «هذه المرة الثالثة التي تقوم بها القوات الأميركية باستخدام القنابل المضيئة منذ أن دخل الجيش السوري إلى منطقة العريمة».

ونقلت الوكالة عن مصادر كردية في منبج أن القوات الأميركية أطلقت القنابل المضيئة لإنذار الجيش السوري بأنها ستقوم بتسيير دورية في المنطقة من أجل عدم حدوث أي صدامات بين الطرفين.

من جهته، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن حالة من الهدوء الحذر عمت أمس مدينة منبج ومحيطها شمال سورية، في انتظار نتائج المشاورات الروسية التركية الرفيعة المستوى المنعقدة في موسكو لتحديد مصير المدينة.

في غضون ذلك، وبحسب «روسيا اليوم»: لا يزال عشرات عناصر «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة داخل منبج، في حين يواصل الجيش الأميركي تسيير دورياته في المنطقة وفقا لخريطة الطريق المتفق عليها مع أنقرة الصيف الماضي.

في الوقت نفسه، أكد «المرصد» أن المفاوضات جارية في المنطقة بين ممثلين عن «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، والقوات السورية بشأن تسليم مزيد من المناطق إلى الجيش السوري، لكن من دون تحقيق أي نتيجة تذكر حتى مساء أمس.

في المقابل أشار المرصد إلى أن ميليشيات مؤتمرة من تركيا واصلت تحشداتها واستعداداتها في المنطقة، وسط استنفار متواصل لمسلحي «مجلس منبج العسكري» وميليشيا «جيش الثوار» المحسوبين على النظام التركي، معتبراً أن هذه التحشدات والاستنفارات المتواصلة، جاءت مع استمرار المباحثات بين ممثلين عن الجيش السوري وممثلين عن «قسد» ومجموعات منضوية في الأخيرة حول توسيع سيطرة الجيش دون الوصول لأي نتيجة حتى مساء أمس.

وأشار أحد المتزعمين الآخرين في «الجيش الوطني»، زياد حجي عبيد، عزم الميليشيات المدعومة من تركيا دخول مدينة منبج، بعد إعلان الجيش السوري دخوله إلى المنطقة.

وأضاف عبيد: «لقد جهزنا ١٥ ألف مسلح لدخول منبج»، مضيفاً إن «هناك ٢٥ ألف مسلح مدرب من (ميليشيا «الجيش الحر» لدخول تل أبيض ورأس العين.. لكن الإخوة الأتراك قرروا التريث حيث يبدو أن هناك تفاهمات مع الجانب الروسي والأميركي» بشأن هذا الموضوع.

وفي أول تعليقه على نبأ دخول القوات الحكومية السورية إلى منطقة منبج، أشار رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان الجمعة إلى «غياب الوضوح» بشأن وضع المدينة، مضيفاً إنه لن يكون هناك داع لدخول القوات التركية إلى سورية مرة أخرى في حال انسحاب هذه التنظيمات منها، وذلك في إشارة إلى «وحدات حماية الشعب» الكردية، التي تعتبرها أنقرة تنظيماً إرهابياً.

جاويش أوغلو: ضامنو أستانا يدافعون عن وحدة ترابها وكيانها السياسي

اتفاق روسي تركي على التنسيق في سورية بعد الانسحاب الأميركي

| وكالات

أكدت موسكو أمس أنها اتفقت مع أنقرة على التنسيق على الأرض في سورية بعد خروج القوات الأميركية من هذا البلد، مع السعي لدحر الإرهابيين نهائياً منه، وأنها بحثت معها الخطوات المقبلة لتنفيذ صيغة «أستانا» من حيث محاربة الإرهاب وعودة المهجرين، معربة عن أملها ألا يعوق الغرب جهود «الدول الضامنة» في إنشاء لجنة مناقشة الدستور.

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مع وزير خارجية النظام التركي مولود جاويش أوغلو في موسكو، ضرورة مواصلة الجهود للقضاء على الإرهاب بشكل نهائي والتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية يحترم سيادتها ووحدة أراضيها وفق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤.

وقال لافروف بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «تم بحث الخطوات المقبلة لتنفيذ المهام التي تم وضعها في صيغة أستانا ولاسيما في سياق محاربة الإرهاب وتوفير الظروف لعودة المهجرين السوريين».

وأضاف لافروف: إنه «تم التركيز على الوضع في سورية بعد انسحاب القوات الأميركية الموجودة بشكل غير شرعي وتم التوصل إلى تفاهم حول كيفية تنسيق الخطوات على الأرض في الظروف الجديدة مع السعي لدحر التهديد الإرهابي نهائياً في سورية».

وأوضح لافروف، أنه تم بحث الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في سورية عبر مسار أستانا واستناداً إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري السوري الذي عقد في مدينة سوتشي الروسية في كانون الثاني الماضي.

وأعرب لافروف عن أمله في أن تبدأ لجنة مناقشة الدستور الحالي عملها في جنيف في أقرب وقت ممكن.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أعرب لافروف عن أمل موسكو في ألا يواجه تشكيل هذه اللجنة محاولات عرقلة من قبل الدول الغربية.

وأكد لافروف أن روسيا وتركيا، «بمشاركة زملائنا الإيرانيين»، أنجزتا ما تعهدنا بتنفيذه بشأن تشكيل اللجنة الدستورية التي ينبغي أن تبدأ عملها في جنيف، وقد تم تحقيق ذلك بفضل جهود الوساطة الكثيفة التي بذلتها حكومتا بلدينا بين الحكومة (السورية) والمعارضة».

وأضاف: «سنواصل مساهمتنا في إطلاق نشاطات هذه اللجنة بأسرع ما يمكن، وذلك مع المبعوث الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، السيد غير بيدرسن، الذي يتولى صلاحياته، بحسب معلوماتي، في العقد الأول من شهر يناير (كانون الثاني المقبل)».

وفي وقت سابق من يوم أمس، وصل وفد تركي إلى العاصمة الروسية موسكو، يضم كلاً من جاويش أوغلو ووزير دفاع النظام التركي خلوصي أكار والمتحدث باسم الرئاسة التركية ورئيس المخابرات، لبحث الوضع في سورية عقب قرار أميركا سحب قواتها منها.

وبحسب «روسيا اليوم»، كان يتوقع سابقاً أن يتم اللقاء الروسي التركي حول سورية ضمن صيغة «٢+٢» فقط، لكن المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أعلن لاحقاً أن قادة الاستخبارات الروسية والتركية انضموا إلى المحادثات التي أجراها وزيرا الدفاع والخارجية الروسيان، سيرغي شويغو ولافروف، مع نظيريهما أكار وجاويش أوغلو. وكالة «سبوتنيك» الروسية من جانبها، نقلت عن لافروف وصفه للمباحثات بين روسيا وتركيا حول سورية، التي عقدت في موسكو أمس، بأنها مفيدة.

من جانبه ذكر جاويش أوغلو، في المؤتمر الصحفي المشترك مع لافروف، أن بلاده عازمة على مواصلة التعاون مع روسيا وإيران حول سورية وغيرها في المنطقة. وقال جاويش أوغلو بحسب «روسيا اليوم»: إن «بلاده وروسيا تمتلكان إرادة مشتركة لتطهير الأراضي السورية من جميع المنظمات الإرهابية». وأضاف: «باعتبارنا ضامنين لمسار أستانا، فإننا ندافع عن وحدة تراب سورية وكيانها السياسي، ونعارض جميع الجهود التي من شأنها الإخلال بهما»، حسب تعبيره.

وفي وقت سابق من يوم أمس، ذكر موقع «روسيا اليوم» أن وزيري الخارجية والدفاع الروسيين مع نظيريهما التركيين، سيبحثان في موسكو، تداعيات انسحاب القوات الأميركية من سورية، والمنطقة المنزوعة السلاح في إدلب.

وقال شويغو، في تصريح نقله «روسيا اليوم»: إنه «ستكون هناك إمكانية مرة أخرى لبحث المنطقة «المنزوعة السلاح» في إدلب، كما سنتحدث عن تنفيذ الاتفاقات التي توصلنا إليها في اسطنبول، وكذلك كل ما يخص منطقة شرق الفرات».

وأشار شويغو إلى أنه من المقرر أيضاً مناقشة ما يمكن فعله بعد إعلان الرئيس الأميركي سحب قواته من سورية.

قولاً واحداً

ما هو مفقود

مازن بلال

اتخذت «وحدات حماية الشعب» الكردي قراراً سياسياً بامتياز بإخلاء مواقعها للجيش السوري في منبج، فالمسألة العسكرية هي إجراءات فقط يمكن أن تسير بسلاسة في ظل التماسك السياسي ما بين الأكراد والدولة السورية، فعودة سلطة الدولة إلى منبج ستشكل واقعا مختلفا على مستوى الحل السياسي عموما، لأنها ستغير من طبيعة التمثيل في عملية التفاوض في جنيف أو في الوصول إلى لجنة صياغة الدستور.

ما حدث منذ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرار الانسحاب من سورية يمكن النظر إليه كفك ارتباط مع الأرض السورية وليس مع الأزمة، وهو إعادة توزيع القوة على الأرض لمصلحة الطرف التركي الذي سيجد هامشا أوسع للمناورة، ولفرض واقع يغير شكل التنسيق الثلاثي بين أنقرة وموسكو وطهران، ورغم الخوف من «الفراغ الأمني» فإن أشكال الاضطراب المتوقعة لا يمكن احتواؤها في شرقي الفرات إلا سياسيا، فإمكانية ضبط الأوضاع بدت صعبة رغم أن القوات الأميركية مازالت موجودة، فقرار الانسحاب شكل تغيراً في موازين القوى وخلق فراغا على مستوى اتخاذ المواقف، سواء من الأكراد الذين فقدوا الغطاء لسيطرتهم على الأرض، أو الأتراك الذين وجدوا أنفسهم أمام إمكانيات مفتوحة لتطوير دورهم على الأرض السورية.

عمليا فإن الوضع في شرقي الفرات ليس مسألة محلية مرتبطة بتركيا وبقدرتها على التدخل، فهو يشكل حسابات إقليمية لأنه سيؤثر في مجمل الشرق الأوسط، ويعبر عن توازنات في الأدوار لجميع دول الجوار الإقليمي، ورغم الانكفاء لمعظم الدول العربية تجاه الأزمة السورية إلا أنها تدرك، وعلى الأخص دول الخليج العربي ومصر، أن الجموح التركي سيؤدي في النهاية إلى تبدلات إقليمية عميقة، ومن هذه الزاوية يمكن فهم التحركات السريعة التي حدث بعد القرار الأميركي، سواء على مستوى القناة السورية المصرية التي بدت «أمنية» لكنها خطوة لـ«هندسة» العلاقات، أو بزيارة الرئيس السوداني عمر البشير، وأخيراً في استعجال عودة فتح سفارة الإمارات في دمشق.

بدت الترتيبات الإقليمية تسير نحو استرجاع الدور العربي إن صح التعبير ضمن السياق الدبلوماسي، وذلك بعد سنوات من النظر إلى سورية كمساحة لصراع الأدوار من أجل محاصرة إيران فقط، وتغير المعادلة الإقليمية كليا من خلال إحداث انقلاب في منظومة التحالف بين طهران ودمشق، فالعلاقات العربية المستجدة لا تعني أن النظام الرسمي العربي استرجع فعاليته، بل هي تبدل السلوك العام تجاه الأزمة السورية، والتركيز على الدور التركي وتحالفه مع كل من روسيا وإيران.

إن ترتيب فوضى الأدوار العربية في سورية سيستغرق زمنا ليس بالقصير، لكنه بالنسبة لدمشق ضروري لاسترجاع التوازن الذي يمكن أن تستخدمه في بناء سياستها الداخلي، وفي رسم علاقات إقليمية ودولية، فهي اليوم لم تعد أمام أطراف داخلية تحمل مشاريع إقليمية، بل أمام دول تسعى عبر الدبلوماسية للتعامل مع دمشق من أجل رسم توازن للمصالح، وبهذا الشكل فإن مسار الأزمة السورية بدأ يتخذ صيغة أكثر مرونة لكنه في الوقت ذاته لرؤية الحل السياسي.

شكل قرار الأكراد نموذجاً مهماً لطبيعة استيعاب المخاطر، ويمكن سحب هذا الأمر على كامل المساحة السورية، فما هو مفقود هو «التواطؤ الإيجابي» السوري السوري للحد من التدخلات الخارجية، وبناء علاقة سياسية داخلية منتجة ومتسارعة، فتسليم منبج لسلطة الدولة والتعامل مع هذا الموضوع على أنه جزء من صيانة السيادة سيفتح إمكانية رسم أفق سوري مختلف، لأنه يسترجع صيغة سياسية قادرة على كسر معادلة الاضطراب المستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات.

بعد البحرين والإمارات.. أنباء عن قرب فتح الكويت لسفارتها في دمشق

المنامة: سورية بلد عربي رئيسي ونقف معها في حماية سيادتها

| وكالات

بعد إعلان المنامة استمرار عمل سفارتها في دمشق، شدد وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، على وقوف بلاده إلى جانب سورية في حماية سيادتها وأراضيها من أي انتهاك، وسط أنباء عن أن فتح سفارة الكويت في دمشق «قد يكون قريباً».

وفي تغريدة نشرها على حسابه في «تويتر»، وصف الوزير البحريني سورية بأنها «بلد عربي رئيسي في المنطقة»، مضيفاً: «لم ننقطع عنه ولم ينقطع عنا رغم الظروف الصعبة».

وتابع: «نقف معه في حماية سيادته وأراضيه من أي انتهاك، ونقف معه في إعادة الاستقرار إلى ربوعه وتحقيق الأمن والازدهار لشعبه الشقيق».

جاءت هذه التغريدة، بعد أن أعلنت السلطات البحرينية، أول من أمس، استمرار عمل سفارتها لدى دمشق، لافتة إلى أن السفارة السورية في العاصمة المنامة تقوم بعملها المعتاد.

جاء في بيان صدر عن الخارجية البحرينية ونشر عبر صفحتها الإلكترونية، أن «وزارة الخارجية تعلن عن استمرار العمل في سفارة مملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية الشقيقة، علماً بأن سفارة الجمهورية العربية السورية لدى مملكة البحرين تقوم بعملها، والرحلات الجوية بين البلدين قائمة دون انقطاع». وأكدت الوزارة حرص مملكة البحرين على استمرار العلاقات مع سورية.

كما أكدت على أهمية تعزيز الدور العربي وتفعيله، «من أجل الحفاظ على استقلال سورية وسيادتها ووحدة أراضيها ومنع مخاطر التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، بما يعزز الأمن والاستقرار فيها ويحقق للشعب السوري الشقيق طموحاته في السلام والتنمية والتقدم».

على خط مواز، قالت صحيفة «القبس» الكويتية، أمس، نقلاً عن مصادر سورية لم تسمها: إن «فتح سفارة الكويت في دمشق قد يكون قريباً»، وأضافت المصادر للصحيفة: إن «فتح سفارة الكويت بات وشيكاً».

غير أنها نقلت عن مصادر كويتية أن سفارة سورية لم تتوقف يوماً عن ممارسة أعمالها في الكويت، وأن عودة سفارة الكويت للعمل في دمشق تنتظر قراراً من الجامعة العربية.

وتعتبر البحرين ثاني دولة بعد الإمارات من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تعلن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية، بعد إعلان الإمارات الخميس، عودة العلاقات مع سورية وعزت ذلك إلى حرص أبوظبي على استقرار سورية ووحدة أراضيها.

في الإطار ذاته، قال وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية، أنور قرقاش، بعد يوم من افتتاح سفارة بلاده في دمشق في مقابلة تلفزيونية: إن «هناك نية لزيارات وفود رسمية من الإمارات إلى سورية في الفترة المقبلة».

وأضاف: إن «الجميع مقتنع بأنه لا بد من مسار سياسي لحل الأزمة السورية»، معتبراً أن فتح الاتصال مع دمشق لن يترك الساحة مفتوحة للتدخلات الإيرانية.

وبين قرقاش أن «عودة الإمارات من أجل تفعيل الدور العربي في سورية، لكونه أصبح أكثر ضرورة تجاه التغول الإقليمي الإيراني والتركي» بحسب تعبيره.

في الغضون، ذكرت صحيفة «الجواهر» الموريتانية، نقلاً عن مصادر مطلعة، أن «الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز سيقوم بزيارة رسمية إلى سورية للقاء الرئيس بشار الأسد، في ثاني زيارة لرئيس عربي لسورية منذ ثماني سنوات».

وأوضحت الصحيفة، أن «المصادر أشارت إلى أن بعض موظفي السفارة السورية في نواكشوط أكدوا موضوع الزيارة لمقربين منهم».

وفي منتصف الشهر الجاري، قام الرئيس السوداني عمر البشير بزيارة مفاجئة لدمشق، والتقى الرئيس بشار الأسد، وأجرى الطرفان محادثات تناولت تطورات الأوضاع في سورية والمنطقة.

وفي موقف لافت، قالت صحيفة «عكاظ» السعودية في مقالة نشرتها بعنوان: «إعادة التفكير في القضية السورية»: إن الأحداث التي اندلعت في المنطقة عام ٢٠١١، كانت تنتهي في مصب واحد يتمثل في استبدال القوى الوطنية بأخرى ذات ولاءات خارجية.

وشددت على أن تلك الأحداث العنيفة «بدأت بشرارة تنطلق في شوارع العواصم العربية، تندلع الفوضى، تتدخل جماعات وقوى وأموال خارجية وتقوم بتوجيه حالة الجريان القائمة إلى مصب واحد ينتهي باستبدال القوى الوطنية القائمة في تلك البلدان بقوى حزبية أيديولوجية ذات ولاءات خارجية».

ورأت أنه «لا بد من العمل على إنهاء الملف السوري باتجاه ما يحفظ الدولة السورية ويمثل بداية لإنقاذ ذلك البلد العربي العريق مما شهده طيلة الأعوام الماضية».

إيران توعدته بـ«صفعة أخرى».. ومسؤولون أميركيون أكدوا صعوبة استرداد السلاح من «قسد»

الاحتلال الأميركي يخلي أول مستودعاته شمال البلاد

قوات الاحتلال الأميركي تخلي أول مستودعاتها في المالكية في ريف الحسكة الشمالي (عن الإنترنت)

| وكالات

مع بدء الاحتلال الأميركي بإفراغ أحد مستودعاته في ريف الحسكة في إطار انسحابه من سورية، أكد مسؤولون أميركيون صعوبة استرداد السلاح الذي منحته واشنطن سابقاً لـ«قوات سورية الديمقراطية –قسد»، على حين توعدت طهران الاحتلال الأميركي بـ«صفعة أخرى». وبحسب وكالة «الأناضول» التركية، فإن الولايات المتحدة أخلت أحد مستودعاتها في مدينة المالكية التابعة لمحافظة الحسكة، أول من أمس، حيث كان المستودع يضم عدة مخازن، ويعمل فيه نحو ٥٠ جندياً أميركياً، وذلك بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ١٩ الجاري بدء سحب قواته من سورية.

ولفتت إلى أنه جرى إرسال سيارات مصفحة من نوع «همر» وشاحنات كانت موجودة داخل المستودع، والجنود الأميركيين العاملين فيه إلى العراق.

وأول من أمس أعلن مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون أنه سيقوم بزيارة تركيا و«إسرائيل» للتنسيق بشأن سورية، وكتب في موقع «تويتر»: «سنناقش عملنا المتواصل في معالجة التحديات الأمنية التي يواجهها الحلفاء والشركاء في المنطقة، بما فيها المرحلة المقبلة من القتال ضد تنظيم داعش الإرهابي في وقت تبدأ الولايات المتحدة بإعادة جنودها من سورية» على حد زعمه.

من جهتها قالت وزارة الدفاع الأميركية في بيان أيضاً: إن «المرحلة التالية من الدعم الأميركي للتحالف الدولي في سورية، عملية محكمة ومدروسة بشكل جيد، ومن خلال دعم متبادل (بين أطراف التحالف)، وتركز على انسحاب أفراد قواتنا مع اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لضمان سلامتهم وحمايتهم».

في المقابل نقلت وكالة «رويترز»، عن أربعة مسؤولين أميركيين أن قادة أميركيين يخططون لانسحاب القوات الأميركية من سورية «يوصون بالسماح للمقاتلين الأكراد الذين يحاربون تنظيم داعش بالاحتفاظ بالأسلحة التي قدمتها لهم الولايات المتحدة في خطوة من المرجح أن تثير غضب تركيا حليفة واشنطن في حلف شمال الأطلسي».

وقال ثلاثة من هؤلاء المسؤولين الذين تحدثوا شريطة عدم نشر أسمائهم، بحسب الوكالة: إن هذه التوصيات جزء من مناقشات تجري بشأن مسودة خطة للجيش الأميركي، دون أن تُعرف التوصية التي سترفعها وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» في نهاية الأمر للبيت الأبيض.

وأضاف المسؤولون: إن المناقشات في مراحلها الأولى داخل «البنتاغون» ولم يتم اتخاذ قرار بعد، وسيتم عرض الخطة بعد ذلك على البيت الأبيض خلال الأيام المقبلة كي يتخذ الرئيس ترامب القرار النهائي وأن التعليق عما سيحدث بشأن تلك الأسلحة سيكون أمراً «غير ملائم» وسابقاً لأوانه.

وقال المتحدث باسم «الدفاع الأميركية» شين روبرستون: إن «التخطيط جار ويركز على تنفيذ انسحاب محكم ومنضبط للقوات في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لضمان سلامة جنودنا».

وأضاف أحد المسؤول: إن «القتال لم ينته. لا يمكننا ببساطة أن نبدأ في طلب إعادة السلاح»، على حين تساءل أحد المسؤولين: «كيف سنستردها (الأسلحة من قسد) ومن الذي سيستردها؟»، معتبراً أن «فكرة أننا سنستطيع استعادتها تتسم بالحمق. لذلك سنتركها في مكانها».

كما نقلت الوكالة عن شخص قالت إنه «مطلع على المناقشات الخاصة بخطة الانسحاب الأميركي»: إن البيت الأبيض والرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيعارضان اقتراح السماح باحتفاظ «وحدات حماية الشعب» الكردية بالأسلحة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة.

وأضاف: أن هذه التوصية تمثل «رفضاً لسياسة ترامب بالانسحاب من سورية».

على خط مواز، قال القائد العام للحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، في تغريدة نشرها أمس على حسابه الرسمي في موقع «تويتر»: «إن كان الأميركيون يطرحون اليوم ادعاء الخروج من المنطقة فالسبب في ذلك يعود إلى تورطهم في مستنقع سورية وأفغانستان، ولكن عليهم أن يعلموا أن تحركاتهم مرصودة بدقة».

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أضاف جعفري: «إن كانوا بصدد القيام بأي مؤامرة جديدة في المنطقة فسيتلقون صفعة قوية أخرى».

أما المبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، فقلل من إمكانية تعزيز تنظيم داعش لمواقعه، بعد سحب الولايات المتحدة لقواتها.

وقال دي ميستورا، الذي سيغادر منصبه بداية العام المقبل، في حوار مع قناة «آر تي إس»: إن سحب القوات الأميركية سيوجه ضربة إلى الأكراد بالدرجة الأولى، مضيفاً إن الأكراد «مكون مهم جداً في سورية، ولا يجب أن نتجاهله في أي حال من الأحوال».

وأشار دي ميستورا إلى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تواصل مشاركتها في تسوية الأزمة السورية من خلال العمل الدبلوماسي.